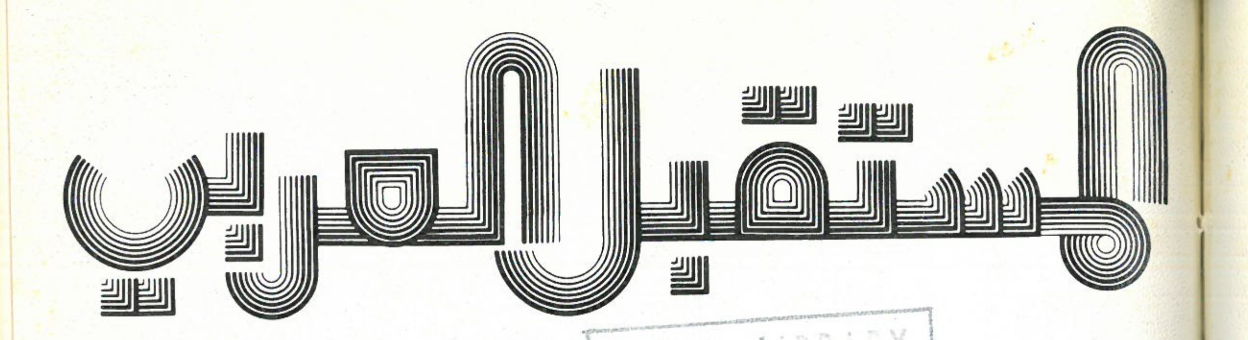


٩ / ١٩٨٨



يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 114 August 1988

Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies

Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. — Lyon Street — P.O.B. 113-6001 — Beirut-Lebanon
Tel: 801582-801587-802234 — Cable: MARARABI-Beirut
Telex: MARABI 23114 LE - Fax 01-802233

Annual Subscription

— Official Institutions	$ 90
— Individuals: Arab Countries	$ 50
— Elsewhere	$ 70

سعر العدد

• لبنان ١٠٠ ل.ل. • سوريا ١٥ ل.س. • الأردن دينار واحد • العراق دينار واحد • الكويت دينار واحد • الامارات العربية ١٥ درهماً • البحرين دينار واحد • قطر ١٥ ريالا • السعودية ١٥ ريالا • اليمن ١٤ ريالاً • اليمن الديمقراطية ٦٠٠ فلس • مصر جنيه واحد • السودان ٢.٥٠ جنيه • الصومال ٢٠ شلناً • ليبيا دينار واحد • الجزائر ١٢ ديناراً • تونس دينار واحد • المغرب ١٠ دراهم • موريتانيا ١٥٠ اوقية • قبرص ١.٥٠ جنيه • اليونان ٣٠٠ دراخما • فرنسا ٢٥ فرنكا • المانيا ١٠ ماركات • ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة • بريطانيا ٢.٥ جنيه • سويسرا ١٠ فرنكات • امريكا وسائر الدول الأخرى ٦ دولارات.

العلاقة بين دولتي اليمن في اطار الصراع والوحدة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ (دراسة سياسية وقانونية)(*)

عبدالملك المخلافي

باحث عربي من اليمن.

أولاً: العلاقة بين الدولتين ـ في اطار الصراع

حصل الشطر الجنوبي من اليمن على استقلاله في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وتولت الجبهة القومية السلطة، معلنة قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في الوقت الذي كانت العناصر الرجعية والتقليدية والمحافظة في الشطر الشمالي، قد تمكنت مستغلة ظروف الهزيمة العربية في حزيران/يونيو، من الاستيلاء على السلطة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، مفسحة الطريق لتقدم القوى الملكية وبقايا الائمة الى المواقع القيادية في الدولة والقرار، وإطلاق يدها في تصفية القوى الثورية التي انتصرت بها ثورتا ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر.

وقد حكم هذان الحدثان العلاقة بين الدولتين بقانون الصراع منذ البداية. فقد تبنت الجبهة القومية الفكر الماركسي، وبدأت في اتخاذ عدد من الاجراءات التي تكفل سيطرتها على السلطة، كما تبنت الدعوة لاسقاط النظام «الرجعي» في الشمال. وغرق نظام ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في رجعيته، حتى بدا وكأنه مجرد تابع للرجعية العربية.

ولما كان التناقض الذي ظهر واضحاً منذ البداية بين الدولتين، لا بد له من أن يؤدي الى توتير العلاقة بينهما، فإنه لم تمض غير أشهر وجيزة حتى بدأت الاشتباكات الحدودية، بعد أن كانت الحملات الاعلامية المستترة والسافرة ـ بخاصة بعد انتصار الجناح الماركسي في الجبهة القومية في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ ـ تحكم العلاقة بينهما، ثم ضاعف من توتير العلاقة، احتضان كل منهما لمعارضي الآخر، ودعمهم بالمال والسلاح، وتمكينهم من الانطلاق من أراضيه، وكانت المادة الخصبة لتنامي المعارضة في الشطرين.

(*) هذا البحث هو جزء مختصر من دراسة مطولة (غير منشورة) بعنوان: «اليمن بين التجزئة والوحدة، ١٩١٨ ـ ١٩٨٧»، تبحث في المراحل التي مرّت بها قضية الوحدة اليمنية والمعوقات التي تقف في طريقها.

ان السلطة في الجنوب أرادت طبع الدولة بطابعها الماركسي، فعملت على تصفية الرجعيين وأعوان المستعمر، ثم اتجهت الى تصفية كل القوى الوطنية والتقدمية الاخرى (غير الماركسية)، ثم راحت مرة ثالثة، وفي اطار الجبهة القومية نفسها، تحسم الصراع مع ما تسميه القوى اليمينية تارة، ومع ما اسمته «اليسارية الانتهازية» تارة اخرى.

اما السلطة في الشمال، فقد راحت القوى الملكية والرجعية العائدة، توجه الضربات «للتقدميين» بجميع فصائلهم وفي مقدمتهم: الناصريون والقوميون العرب، والقوى السبتمبرية الاخرى، خصوصاً بعد خروج القوات المصرية، وضعف الدور الناصري في اليمن، وحلول الدور السعودي محله. وتصاعدت ممارسات السلطة من تصفية الوجود التقدمي في القوات المسلحة والقوات الشعبية، التي دافعت عن الثورة وحققت الانتصار الناجز في «حرب السبعين» وحصار صنعاء، كما حدث في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٦٨؛ الى الاعتقالات الجماعية للضباط الوطنيين، كما حدث في اعقاب محاولة الانقلاب الناصري (انقلاب الجبري) عام ١٩٦٩؛ الى عمليات الاعتقالات والاعدامات الجماعية في أوائل السبعينات. وكان الملجأ الأخير لكل هذه القوى في الشطرين، التوجه الى الشطر الذي يمكن أن يوفر لكل منها الامان، فتوجه معارضو الجنوب الى الشمال، وتوجه معارضو الشمال الى الجنوب، وظلت هذ القضية تحكم العلاقة بين النظامين منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، ومما ضاعفها ان النزوح لم يكن فردياً كما يكون عادة، أي نزوحاً سياسياً، ولكنه بحكم عنف الصراع من جهة، وبحكم وحدة الشعب والارض من جهة ثانية، كان نزوحاً لقوى اجتماعية بكاملها.

وادى كل هذا الى تصاعد الصراع بين النظامين، حتى بلغ ذروته في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢، عندما وقع الاقتتال بينهما، وهو الاقتتال الذي أعقبه أول اتفاقات الوحدة: اتفاقية القاهرة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢، واتفاقية طرابلس في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، كثمرة لجهود سوريا والجزائر ومصر وليبيا وجامعة الدول العربية.

وقد سبق هذا الاقتتال حملة اعلامية وسياسية مكثفة، تحدث فيها النظام في الجنوب عن المرتزقة والقوى «الرجعية» التي تهاجم الثورة، بدعم من السعودية، وتحدث النظام في الشمال عن «الشيوعيين» «الملحدين» «المخربين» الذين يحاولون الامتداد بتخريبهم الى الشمال، وقد استند الطرفان الى مشكلة النازحين (أو اللاجئين) ـ كما أطلق عليهم ـ الموجودين لدى الطرف الآخر. فقد طرح الجانب الشمالي «ضرورة حل مشكلة اللاجئين الجنوبيين في الشمال، وعدم التدخل من طرف في شؤون الطرف الآخر، حتى تتم الوحدة بين الطرفين، كما عرض الوحدة أو الاتحاد حسب ما يرتضيه النظام في الجنوب»(١).

اما الجنوب فقد عرض الوحدة بالطرق السلمية، على أن تتم بشكل متدرج من خلال تشكيل مجلس مشترك من هيئة الرئاسة والمجلس الجمهوري، كما طالب بضرورة استعادة جميع الاراضي اليمنية، وإيقاف إمداد الشمال للمرتزقة، ووقف الخضوع للسعودية، وإيقاف ضرب القوى الوطنية في الشمال(٢).

وقد أعقب اتفاقية الوحدة نوع من الهدوء النسبي، وشهدت صنعاء وعدن عدداً من اللقاءات في الاطار الرسمي، وتبادل الوفود والزيارات، ولكن الخوف ظل السمة البارزة في العلاقة.

(١) **الثورة** (صنعاء)، ٢/١٠/١٩٧٢.
(٢) **١٤ اكتوبر** (عدن)، ٣٠/٩/١٩٧٢.

وكان واضحا ان الهدف منها هو حرص كل طرف على ان يوقف الطرف الآخر تدخله في شؤونه الداخلية. وكثمرة من ثمار اقتتال ١٩٧٢، سقط حكم القاضي الارياني في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٤، وتولى العقيد ابراهيم الحمدي السلطة، وكان للسياسة الوطنية التي اتبعها، ان توقفت كل أعمال العنف بين النظامين، كما تخلى عن دعم المعارضة الجنوبية، وأتاح المجال «للنازحين» للاندماج في مجتمع الشمال كيمنيين متساوين في الحقوق مع ابنائه، كما ان إشاعة نوع من الحريات، وإعادة الروح لأهداف الثورة، والسياسة الوطنية التي انتهجها، اوقفت بشكل تلقائي اعمال العنف التي كانت تقوم بها المعارضة الشمالية بدعم من الجنوب، ومن ثم، فقد شهدت العلاقة بين الشطرين في عهده تطوراً ملموساً، فقد تم تنشيط لجان الوحدة بعد أن كانت قد تجمدت أواخر عهد الارياني، كما تم العديد من اللقاءات بين الرئيسين الحمدي وسالم ربيع على أرض اليمن، بعد ان كانت لقاءات الرؤساء اليمنيين تتم خارجها، واهم هذه اللقاءات، لقاء قعطبة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧، الذي تمخض عن عدد من الاتفاقات التي استهدفت تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس. فقد اتفق على تشكيل مجلس أعلى لمتابعة اعمال اللجان من رئيسي الشطرين، ولجنة فرعية للتخطيط والاقتصاد والتجارة والتوحيد الجزئي في مجال التمثيل الخارجي، وتوحيد السياسة الخارجية، كما تم إقرار صدور أول كتاب موحد للتاريخ اليمني اتفق على تدريسه في مدارس الشطرين. وتصاعدت العلاقة حتى تقرر ان يتم اعلان الوحدة في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧، من خلال زيارة يقوم بها الرئيس الحمدي لعدن في ذكرى الثورة، كأول زيارة يقوم بها رئيس في الشمال للجنوب[٣].

والرئيس الحمدي هو الرئيس الوحيد الذي لم يحدث في عهده اقتتال بين الشطرين، أو حتى اقتتال داخلي طوال عشرين عاماً. ولعل كل هذه التوجيهات كانت وراء عملية الاغتيال البشعة التي تعرض لها في عام ١٩٧٧، قبل يومين فقط من توجهه المقرر إلى عدن لإعلان الوحدة.

وقد كانت الفترة الفاصلة بين عهد الحمدي وحكم الرئيس الحالي، التي تولى فيها أحمد الغشمي السلطة، فترة قلق وترقب، فبين رغبة سالم ربيع في توتير العلاقة مع الشمال، بسبب ما ظهر من ضلوع الغشمي بشكل مباشر في عملية اغتيال الحمدي ورغبة «سالمين» في الانتقام له، وبين رغبته الاخرى في الاستعانة به في صراعه مع خصومه في السلطة الذي كان قد تفاقم الى حد كبير، تأرجحت العلاقة بين الشطرين، حتى ذهب الغشمي وربيع في أسبوع واحد ضحية للصراعات حول الوحدة والسلطة بعد أقل من تسعة أشهر على استشهاد الحمدي.

وقد أدت الملابسات التي ذهب ضحيتها ثلاثة رؤساء يمنيين في خلال بضعة أشهر، الى مجيء الرئيس علي عبدالله صالح الى سدة الحكم في الشمال، وعبدالفتاح اسماعيل الى الرئاسة في الجنوب، وكانت اليمن تغلي بالاحداث. وقد بدأ التوتر بين الشطرين من لحظة اغتيال الغشمي في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨، عندما صدر البيان الرسمي في الشمال متهماً سالم ربيع باغتياله، وتوجس النظام في الجنوب خيفة قبل تصفية «سالمين» في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٨ وبعدها، من

---

(٣) اكد الطرف الجنوبي ان الخطوات التي أقدم عليها الرئيس الحمدي وبالذات بعد لقاء قعطبة كانت تستهدف السعي الجاد لتحقيق الوحدة وان استشهاده عرقل هذه الخطوات. أنظر مثلاً، مقابلة مع الرئيس عبدالفتاح اسماعيل اجراها معه في عدن الصحفي ميشيل النمري في: **الوطن** (الكويت)، ١٩٧٩/٣/٢٠، ومقابلة مع السيد محمد صالح مطيع، وزير خارجية الجنوب، في عدن اجرتها معه القدس برس، في: **السفير** (بيروت)، ١٩٧٩/٣/٢.

دور محتمل للشمال الى جانبه وانصاره في الصراع على السلطة.

واستمر التوتر على الاطراف، والتوتر الاعلامي هو السمة البارزة خلال هذه الفترة، بخاصة بعد ان حصل الشمال على التأييد لموقفه من الجنوب، بقرار الجامعة العربية بتجميد عضوية الشطر الجنوبي في الجامعة، وتجميد الدول الاعضاء للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معه.

وفي ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨، قام الناصريون في الشمال بمحاولة انقلاب عسكري، بدعم من القبائل وقطاعات واسعة من المدنيين. وبعد فشل الانقلاب، وبعد الاعتقالات والاعدامات الجماعية التي وجهت للقائمين به، نزح الناصريون ومعهم الآلاف من مواطني وقبائل الشمال الموالين لهم الى الجنوب[٤] الذي وقف معهم ودعم خطواتهم في مقاومة السلطة، وساهم في تقريب وجهات النظر بينهم وبين قوى المعارضة الاخرى. وقد أدى تصاعد أعمال المقاومة المسلحة الشعبية للنظام في الشمال، التي كان يقودها الناصريون والماركسيون والقوى الوطنية الاخرى، الى اشتعال الاقتتال بين الشطرين في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٩، والذي استمر لأكثر من ثلاثة اسابيع. وقد وصلت الحرب الاعلامية المترافقة مع الاقتتال الى ذروتها، حيث اتهم الشمال الشطر الجنوبي ببدء العدوان، وتصدير عمليات التخريب، والاستمرار بتصدير الثورات، وطالب بالتوصل الى صيغة تؤدي الى عدم تكرار العدوان. وكما حدث في اقتتال ١٩٧٢، طالب الطرف الشمالي بعدم تدخل أي من الطرفين في شؤون الطرف الآخر، كما اتهم الجنوب بالاستعانة بالخبراء الاجانب، وقد قصد بهم الخبراء السوفيات وحلفاءهم الاوروبيين الشرقيين[٥].

اما النظام في الجنوب، فأكد بأن ما يجري هو انتفاضات ونضال عنيف تخوضه الجماهير الشعبية في الشمال، ضد سلطات صنعاء، كما حذر من التدخل الامريكي الذي ظهر بقرار الرئيس الامريكي جيمي كارتر، بتقديم سلاح بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار بشكل عاجل للشمال، معتبراً أن هذا التدخل يعني مزيداً من سفك الدماء وتفجير الموقف، وطالب بحل سلطات صنعاء لمشاكلها مع المعارضة، عوضاً عن القاء اللوم على الشطر الجنوبي[٦].

وكالعادة دعا الطرفان لتحقيق الوحدة، وان كان الجنوب هو الذي بادر في تبني الدعوى، واعتبرها الشمال دعوة «للتضليل»[٧].

ومثلما حدث عام ١٩٧٢، أدت الوساطات العربية ودور الجامعة العربية، الى عقد لقاء الرئيسين عبدالفتاح اسماعيل وعلي عبدالله صالح في الكويت في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩، والذي تمخض عنه اتفاق الكويت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٩، الذي حدد برنامجاً زمنياً لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس. الا أن الاتفاق لم يؤد الى تهدئة التوتر والمشاكل القائمة بين النظامين، إذ استمرت في تصاعدها مجدداً، واستمر دعم كل منهما للمعارضين للنظام الآخر. وتصاعدت

---

(٤) انظر بهذا الصدد بيان رقم (٢) الصادر عن جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية اليمنية في كتاب: **شهداء حركة ١٥ اكتوبر ١٩٧٨** (مطبوعات الوحدوي، ١٩٨٦).

(٥) محمد سالم باسندوه (وزير الاعلام الشمالي) في مؤتمر صحفي في السفارة اليمنية في الكويت، **الراي العام** (الكويت)، ١٩٧٩/٣/٢.

(٦) عبدالعزيز عبدالولي، وزير التخطيط الجنوبي، في مؤتمر صحفي في الكويت، **الراي العام**، ١٩٧٩/٣/٢.

(٧) بيان لوزارة الخارجية (الشمالية) جاء فيه «ان مطالبة قادة عدن بتحقيق الوحدة انما هي محاولة لتضليل الرأي العام المحلي والعربي والعالمي» في: **الراي العام** ١٩٧٩/٣/١.

محاولات التخريب في الجنوب انطلاقاً من الشمال، كما تصاعدت المعارك في الشمال انطلاقاً من الجنوب.

وأخيراً، أثمرت سلسلة اللقاءات والاتفاقات بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد (الذي تولى السلطة في الجنوب في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ خلفاً لعبدالفتاح اسماعيل)، الى خلق حال من الهدنة بين النظامين، ونوع من الاستقرار النسبي في العلاقة ابتداءً من عام ١٩٨٢[٨]، بخاصة وان الثمن لهذا الاستقرار، هو تخلي الجنوب عن دعم معارضي السلطة في الشمال، الا ان هذا الاستقرار النسبي في العلاقة، والذي حقق ايضاً نوعاً من الاستقرار لنظام الرئيس علي عبدالله صالح، كان سبباً في زعزعة الاستقرار السياسي في الجنوب، وتفاقم الصراعات بين الرئيس علي ناصر محمد وجماعته من ناحية، والجناح المناوىء له بزعامة عبدالفتاح اسماعيل وعلي عنتر من ناحية أخرى، حيث كانت العلاقة مع الشمال وانفراد الرئيس علي ناصر بموقف مناقض لموقف الجناح الآخر تجاهه، من الاسباب التي أدت الى تفجير أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الدامية، التي راح ضحيتها الآلاف من اليمنيين. وإذا كانت الخاتمة التي اختتمت بها العلاقة بين الشطرين في عهد علي ناصر هي أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير، الا أن العلاقة بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد لم تتوقف، كما أن الشمال بدءاً من هذا التاريخ أخذ يلعب دوراً مهماً في الأحداث بالجنوب. فقد حاول التدخل العسكري في البداية لإيقاف الاقتتال، ثم تبنى الدعوة (الاعلامية) لإيقافها، ثم احتضن الرئيس السابق علي ناصر محمد وجماعته، وقدم لهم التسهيلات التي تمكّنهم من استمرار معارضتهم لمناوئيهم في الجنوب. ومن الملفت للنظر أنه، مع اختلاف القوى، فإن المنطق الذي طرح قبل اقتتال عام ١٩٧٢ من قبل الشمال، والذي يتحدث عما يسميه (حل مشكلة اللاجئين) وعودتهم الى بلادهم، هو المنطق المطروح الآن، مما يعيد العلاقة بين «الدولتين» في الشطرين الى الاحتمالات نفسها التي أدت الى اقتتال ١٩٧٢، والى الظروف نفسها التي مهدت لاتفاقيتي القاهرة وطرابلس. فهل تنتصر ارادة الوحدة، هذه المرة، على مؤامرات التمزق؟ هذا هو السؤال المطروح أمام اليمنيين اليوم.

---

(٨) أهم الاتفاقات التي عقدت بين الرئيسين هو اتفاق عدن الموقع في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ والذي شكل المجلس اليمني الأعلى، وهو الاتفاق الذي نقل الوحدة من قضية الاندماج الفوري الى التنسيق بين دولتين، كما نصت عليه بنوده في مجالات النقل والسياحة والاقتصاد والتجارة والتنسيق بين قيادتي الشطرين، استكمالاً لخطوات تطبيع العلاقات والتنسيق التي بدأت باتفاقية صنعاء في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٠ التي اقامت بعض الشركات المشتركة في مجال النقل البري والبحري والسياحة. ومع ايجابية الخطوات التي تحققت بالمنظور العام، فان التنسيق لا يمكن ان يؤدي الى الوحدة وهو ليس عملاً وحدويا، إذ يمكن أن يكون كذلك في الوحدات القارية والاقليمية الكبيرة مثل «السوق الأوروبية المشتركة»، أما في وطن صغير مشطور كاليمن، فإن التنسيق يمكن أن يتحول إلى عمل مضاد للوحدة بما يخلقه من واقع يتراجع بقضية الوحدة الى الاهداف البعيدة المدى والى ظهور جماعات وقوى ترى تدريجيا في التنسيق وتطبيع العلاقات الواقع الممكن والاكثر جدوى وعملية، حتى يتكرس التشطير بشكل حاد ونهائي. تتفق وجهة نظرنا هذه مع وجهة نظر الاستاذ عبدالله البردوني في كتابه: **اليمن الجمهوري** (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٣)، ص ٥٤٦. انظر ايضاً النصوص الكاملة للاتفاقيات ووقائع الزيارات المتبادلة بين الرئيسين في: **١٤ اكتوبر: الذكرى العشرينية، ٢٦ سبتمبر ميلاد ثورة** (عدن: مؤسسة ١٤ اكتوبر، ١٩٨٢)، و**اليمن الموحد** (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٥).

ثانياً: العلاقة بين الدولتين في اطار السعي للوحدة

١ ـ الوحدة في الدساتير والوثائق السياسية للدولتين

أ ـ الوحدة في دستوري الدولتين

لم تعرف «اليمن» قبل قيام ثورة ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٦٢، أي نوع من الحياة الدستورية، كما انها لم تعرف أي نوع من الدساتير المكتوبة بمعناها المعاصر، إلا بصدور الدستور المؤقت لجمهورية سبتمبر في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٦٣، رغم ان اول محاولة لإقامة حياة دستورية في البلاد سبقت هذا التاريخ بـ ٢٤ عاما، عندما تبنت حركة المعارضة للإمام يحيى إقامة نوع من الحياة الدستورية، مع الابقاء على النظام الامامي الملكي فيما يعرف بحركة ١٩٤٨[٩].

ولهذا، فإننا سوف نقتصر على بحث قضية الوحدة في الدساتير اليمنية (في الشطرين) بعد عام ١٩٦٢، وهو التاريخ الذي نعيد له نشوء الحركة الوحدوية المعاصرة في اليمن.

ولعل أول ما يلفت النظر عند الاطلاع على «الدساتير» المؤقتة التي صدرت في الشطر الشمالي قبل الدستور الدائم، انها خلت من أي اشارة لقضية الوحدة اليمنية. ويعود السبب من وجهة نظرنا، إلى أن الوحدة لم تنتقل من إطار القضية «الشعبية» و«الثورية»، الى الاطار الرسمي والقانوني الا بعد عام ١٩٦٧، عندما وجد «قانونيا» كيانان يتبادلان الاعتراف بشرعية كل منهما، وصفته «القانونية الدولية»، فأصبح كلاهما بحاجة الى البحث عن صيغة قانونية تعالج في وقت واحد مسألتين في غاية الحيوية:

ـ تعارض كلا الكيانين مع حقيقة وحدة الشعب والارض، وبالتالي، عدم شرعيتهما لأنهما لا يعبّران عن هذه الوحدة.

ـ شرعيتهما الواقعية (والقانونية)، بحكم ان كليهما قد اكسبه القانون الدولي صفة الدولة المستقلة «ذات السيادة»، واعترف كل منهما للآخر بهذه الصفة!

ومن هنا وجد المشرع في الشطرين تلك الصيغة «العبقرية»، التي تتحدث في مادة واحدة من مواده عن دولة «ذات سيادة» في شطر من اليمن، وعن ان هذه الدولة ذات السيادة جزء من اليمن، وتسعى لالغاء «سيادتها» لتحقيق الوحدة اليمنية، كما سيرد معنا عند استعراض النصوص الوحدوية في دستوري الشطرين!

وسنجد الدليل على ما خلصنا اليه، في ان «دساتير» الشمال بالذات قبل عام ١٩٦٧، لم يرد فيها أي ذكر لاسم الدولة اليمنية القائمة في الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية)، وانما كان تعريف البلاد يرد على النحو التالي: «اليمن دولة عربية اسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي جمهوريا ديمقراطية برلمانية، والشعب اليمني جزء من الامة العربية»[١٠]

وميزة هذا النص هي ان لفظ «السيادة» الذي يرد في هذه المادة، لا يقف عائقا امام العمل الوحدوي كما يقف ـ مثلاً ـ لفظ «السيادة»، عندما تقترن بأي من التسميات «السياسية» لدولتي

---

(٩) عبد الله السلال [وآخرون]، **ثورة اليمن الدستورية** (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٥).

(١٠) انظر النصوص الكاملة لدساتير الجمهورية العربية اليمنية بين عامي ١٩٦٢ ـ ١٩٧٦، في: محمد علي العلفي، **نصوص يمانية** (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨).

اليمن، رغم ان «السيادة» هي أحد الأركان الثلاثة التي تقوم عليها الدولة وفقا للقانون الدولي، وبالتالي، فإن النص عليها لا يخلو منه أي دستور، فإنها في مجال العمل الوحدوي تنتقل قضية شعبية صرفة من مجال التفاعل والنضال الشعبي «الى مجال المباحثات» والاتفاقات الرسمية.

وهنا أحد المآزق الرئيسة للعمل الوحدوي في اليمن. وليس في تفسيرنا هذا أي نوع من التعارض مع الواقع القائم حينها. فإن قضية الاجزاء التي كانت لا تخضع للسلطة المركزية في صنعاء، وفي مقدمتها ما كان يسمى «باتحاد الجنوب العربي»، كانت اجزاء محتلة من الوطن الأم، ولم تكن اجزاء مستقلة عنه، بحكم اختيار «سلطتها الوطنية الحرة» كما حدث بعد ذلك.

لقد طرحت قضية الوحدة اليمنية لأول مرة في دستور الشمال، في الدستور الدائم الصادر في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠[١١]، وهو الدستور الذي ما زال شكليا ساريا الى الآن. فقد نص في مادته الخامسة على ما يلي: «اليمن كل لا يتجزأ، والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس على كل مواطن».

أما في الجنوب، فإن الدستور الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ (أي قبل دستور الشمال بفترة وجيزة)، نص في أكثر من فقرة على موضوع الوحدة اليمنية، إذ جاء ذكرها في المادة الاولى والثانية والثالثة عشرة، كما نص عليها في مقدمته بفقرات مطوّلة.

– ولا شك أن قيام دولتين بعد عام ١٩٦٧ – كما سبق وان ذكرنا – نقل الوحدة من الواقع الشعبي الذي كانت مطروحة فيه، الى المجال الرسمي، وهو ما يؤكده ورودها لأول مرة في الدستور الدائم لعام ١٩٧٠.

ولأن الدستور الدائم لعام ١٩٧٠ في الشمال ما زال معمولاً به، ودستور عام ١٩٧٠ في الجنوب[١٢] الذي عدل في عام ١٩٧٨ هو الاساس للدستور المعدل الساري حاليا، فإننا سوف نستعرض النصوص المتعلقة بالوحدة في كلا الدستورين، والتعديلات التي طرأت عليها مع بحث اسباب هذه التعديلات.

(١) اسم الدولة

تنص المادة الأولى من الدستور الدائم على ما يلي:

«اليمن دولة عربية اسلامية ذات سيادة تامة، وهي جمهورية شورية ونيابية؛ والشعب اليمني جزء من الأمة العربية».

وتنص المادة الاولى من دستور ١٩٧٠ على ما يلي:

«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد»[١٣].

---

(١١) نبيل الظواهر الصائغ، **الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية: الاحكام الدستورية للبلاد العربية** (بيروت: منشورات دار الجامعة، [د.ت.]).

(١٢) سنستخدم مصطلح الدستور الدائم للاشارة الى دستور الشطر الشمالي. ودستور ١٩٧٠، المعدل ١٩٧٨، للاشارة الى دستور الشطر الجنوبي.

(١٣) دستور الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية، عام ١٩٧٠، في: الجبهة القومية لتحرير الجنوب، **الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن**، تقديم عبدالفتاح اسماعيل (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢).

ومن نصوص المادتين يمكن ان نستخلص الملاحظات التالية:

– ان «الدستور الدائم» أبقى على التسمية العامة «لليمن» كما كانت في الدساتير المؤقتة، ولم يتطرق للاسم السياسي لجمهورية الشمال سوى مرة واحدة فقط، عندما نص في المادة (١٦١) على ان «مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية» وهذا يعني فيما يعنيه بقاء مميزات الصياغة التي أشرنا اليها. أما إيراد ما تضمنته المادة (١٦١)، فلا يعدو سوى ان يكون اتساقا مع الواقع الذي يقول بأن هناك عاصمة يمنية أخرى لدولة يمنية أخرى، وهي مشكلة لم تكن مطروحة عند صدور الدساتير المؤقتة كما اثبتنا.

نص دستور ١٩٧٠ المعدل عام ١٩٧٨، على تسمية الدولة التي يتحدث عنها الدستور، ولما كانت هذه الدولة (الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية) قائمة على جزء من اليمن هو الشطر الجنوبي، فقد كان من اللازم حتى لا تقع في التناقض مع وحدانية الشعب والارض، ان تنص في المادة نفسها على ان هذه الدولة: «تسعى لتحقيق «اليمن الديمقراطي» الموحد».

ان هذا النص على التسمية، بقدر ما ثبّت واقعيا «التشطير» وخلق نوعا من الاعتراف المتبادل – الذي تجنى ثماره الآن – بالسيادة لدولتين مستقلتين، فإنه في واقع الامر نقل قضية الوحدة الى «سعي» الدولتين لتحقيقها، والى طرح قضية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشطر الآخر، وتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية والديمقراطية، ورغم انه لا اعتراض لنا على مسألة تحقيق الوحدة بالوسائل السلمية والديمقراطية، إلا اننا نرى ان ارتباطها بقضية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشطر الآخر، تمنع من ناحية الصراع الاجتماعي في الشطرين من ان يستمر فيهما معا، ومن ناحية أخرى يترتب عليه بالضرورة واقع اقليمي بغيض، يحدد اهتمام وتحرك الشعب اليمني بحدود الشطر الذي يسكنه. كما اننا نرى باستقراء لتجارب التاريخ الوحدوية، بأن الوسائل السلمية هي احدى وسائل تحقيق الوحدة، وليست وسيلتها الوحيدة أو المثلى[١٤].

(٢) الشعب والجنسية

طرحت قضية «الشعب والجنسية» في دستور ١٩٧٠ بتناسب مع ما جاء فيه عن الوحدة اليمنية وبوضوح. فقد نصت المادة الثانية منه على ما يلي: «الشعب اليمني شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة»، بينما يخلو الدستور الدائم من فقرة مماثلة، والتعريف الوحيد للشعب هو ما ورد في المادة (١). كما ان مسألة الجنسية أحالها الدستور الى القانون (مادة ٢٠).

وسنرى بأن هذه النصوص الدستورية، كان لها، على المستوى العلمي والواقعي، تأثير كبير. فرغم الملاحظات التي طرحتها المادة (١) من دستور عام ١٩٧٠، فإن المادة الثانية منه خلقت على مستوى الممارسة واقعا أكثر «وحدوية» قانونيا في الجنوب، وبالذات في مسألة الجنسية. فإذا كان الدستور قد تبنى، ولأسباب سياسية تتعلق بالسلطة الحاكمة وتوجهاتها الفكرية، تكريس واقع وجود دولة «ذات سيادة» على جزء من اليمن، فانه من الناحية الأخرى يؤكد على ان الشعب اليمني واحد. ويضيف كمحصلة لهذا التأكيد على ان الجنسية اليمنية واحدة. وهذا التناقض بين ما تكرسه المادة الاولى وتقر به المادة الثانية من حقيقة وحدة الشعب والجنسية، يلخص تلخيصا

---

(١٤) انظر: نديم البيطار، **من التجزئة ... الى الوحدة: القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

دقيقاً واقع الحال في اليمن (الارض الواحدة التي تتقاسمها دولتان، والشعب الواحد بجنسيته الواحدة الذي يعطي ولاءه لدولتين في آن واحد).

ورغم اننا لن ندخل في بحث تناقض الواقع القائم في اليمن، حتى مع القانون الدولي الذي يعرّف مقومات الدولة بأنها «اقليم وشعب وسيادة» لأن السيادة وفقاً للنصوص التي ذكرناها، وان توافرت على الاقليم (مع تسليمنا الجدلي بفرضية التشطير)، فإنها لا تتوافر على «الشعب» الذي هو واحد، ولا سيادة لأي من السلطتين في «الشطرين» عليه، وفقاً لنصوص الدستورين، الا اننا بحاجة الى القول، بأن التأكيد على حقيقة الشعب الواحد، تجعل من التمسك «بالسيادة» وعدم التدخل بالشؤون الداخلية نوعاً من المغالطة القانونية والسياسية!!

ولأن النصوص الدستورية ليست بمعزل عن الواقع، فقد خلقت ـ عملياً ـ على مستوى الممارسة في قضية الشعب والجنسية، العديد من الممارسات «التشطيرية»، والتي لا تتناسب مع النصوص الدستورية بشأن الوحدة.

ويمكننا أن نقول، إن مسألة الجنسية وحقوق المواطنة التي تفرضها وحدانية الشعب، ظلت احدى اهم نقاط التوتر بين دولتي اليمن، كما سبق وأوضحنا، عند استعراض العلاقة بينهما في اطار الصراع.

(٣) مقومات الوحدة

لم يتطرق الدستور الدائم الى مقومات الوحدة اليمنية، كما لم ينص دستور ١٩٧٠ على هذه المسألة، وان كان تعديل ١٩٧٨ قد اضاف الى المادة (٢) السابقة الذكر، الفقرة التالية: «وتكون اليمن وحدة تاريخية واقتصادية وجغرافية»[١٥].

والمشرّع الى جانب انه تبنى النظرية «الماركسية» في تعريف الوحدة بالنص على «الاقتصاد» كمقوّم من مقومات الوحدة، فإنه حاول معالجة الخلل الناجم عن عدم الاشارة الى وحدة الارض، بالتأكيد عليها في هذه الفقرة.

(٤) التعديلات ذات الصلة التي طرأت على الدستورين

لم يطرأ أي تعديل ذي صلة على الدستور الدائم.

أما دستور ١٩٧٠، فقد ادخلت عليه بعض التعديلات ذات الصلة التي يمكن ان تكون ـ من وجهة نظرنا ـ مؤشراً على التطور الذي لحق بقضية الوحدة اليمنية. فقد حذفت نهائياً المادة (١٢) المشار اليها سابقاً، كما اضيفت فقرة الى المادة (٢) سبق وان ناقشناها، وان كنا نتصور ـ أيضاً ـ ان اضافتها جاءت لسبب الحاجة التي فرضها واقع «التشطير» الذي طال، بضرورة تأكيد مقومات الوحدة حتى تبقى قضيتها ساخنة في أذهان الجيل الجديد، بالاستناد الى التاريخ والاقتصاد والجغرافيا.

كما اضيفت المادة (٦١) التي جاء فيها: «على كل مواطن ان يساهم في النضال من اجل تحقيق وحدة الشعب والارض اليمنية».. وهي شبيهة بالحق الذي منحه الدستور الدائم للمواطن في العمل من أجل

(١٥) دستور ١٩٧٨ (عدن: مطبعة ١٤ اكتوبر، ١٩٨١).

تحقيق الوحدة. ومع أهمية هذين النصين، فإن «المواطن اليمني» ما زال بعيداً عن المشاركة بقضية الوحدة الحبيسة بين جدران اللجان والمباحثات الرسمية، ليس لعزوف منه عن المساهمة، ولكن بسبب القيود العديدة التي تضعها الدولتان امام حقه في العمل من أجل تحقيق الوحدة، رغم ان هذا الحق هو حق دستوري.

أما أهم تعديل طرأ على دستور الجنوب، فهو التعديل الذي أدخل على المقدمة. فالفقرات التي كانت تتحدث عن الاقليم اليمني الواحد والشعب اليمني الواحد، الذي ناضل ضد الحكم الامامي والاستعمار، باتت تتحدث عن «نضال الشعب اليمني»، «في شطري الوطن» جنباً الى جنب، أو نضال الشعب اليمني ضد نظام الامامة الرجعي في (الشطر الشمالي) من الوطن، وضد الاستعمار والاقطاع والحكم السلاطيني في (الشطر الجنوبي من الوطن)، معتبرة ذلك «التعبير الحي لوحدة الشعب اليمني والارض اليمنية».

وإذا كان في هذا الاسلوب ما يتناسب مع ما تكرس خلال احد عشر عاماً (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨) من واقع وجود شطرين، وحتى وجود تاريخين، ونضالين للشعب الواحد، فانه ايضا محاولة، من واقع التشطير، لاثبات الوحدة او حقيقتها، وحقيقة التاريخ والنضال الواحد من خلال التوجه لأبناء كل شطر على حدة.

وهو، على أي حال، مؤشر على مدى التراجع الذي وصلت اليه قضية الوحدة اليمنية، والذي لم ينقلها من الشعارات الى الواقعية ـ كما يدّعي البعض ـ ولكنه راح باسم الواقعية يكرّس التشطير مهما كانت النيّات.

لقد حاولنا في الفقرات السابقة الحديث عن الوحدة اليمنية في دساتير الشطرين. وفي تقديرنا، رغم كل ما سجلناه من ملاحظات، ان دستوري «الشطرين» يمكن ان يشكلا سنداً قانونياً للنضال الوحدوي ولحقوق المواطنة، إلا أن عدم الانتباه لهما وعدم اعطائهما ما يستحقان من الاهتمام في هذا المضمار، يعود في تقديرنا الى عاملين:

الأول: ضعف الوعي الدستوري في اليمن، مما أضعف استناد اليمنيين الى دستوري الدولتين في نضالهم الوحدوي.

الثاني: شعور وقناعة اليمنيين، بأن الوحدة فوق الدساتير وقبلها وأهم منها.

ب ـ الوحدة في الوثائق السياسية للدولتين

سوف يتناول بحثنا حول قضية الوحدة في الوثائق السياسية، أهم وثيقتين في الشطرين، هما «الميثاق الوطني» و«برنامج الحزب الاشتراكي اليمني».

فالى جانب الدستور، فإن برنامج الحزب هو أهم وثيقة في الشطر الجنوبي. كما أن «الميثاق الوطني» هو الدليل النظري للمؤتمر الشعبي العام، وأهم الوثائق المطروحة رسمياً في الوقت الراهن في الشطر الشمالي، ومع أن هناك فروقاً بين الوثيقتين من حيث صلتهما بالدستور ودرجة الزاميتهما... الا أن كلتيهما تمثل رؤية وبرنامج سلطتي الشطرين ـ كل على حدة ـ لقضية الوحدة، رغم ان النظام الحزبي في الجنوب يعطي لبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني (وهو الحزب الحاكم والوحيد) أولوية تسبق الدستور، بينما طبيعة النظام الرئاسي في الشمال لا تعطي هذه

الاهمية للميثاق، وبالتالي، لم يعدل الدستور كما كان يفترض وفقاً له، بل لم تحدد صلته بالدستور. كما ان المؤتمر الشعبي العام ليس (حزباً حاكماً)، ولا يحمل تعريفاً سياسياً محدداً، وليس أكثر من جهاز تابع للدولة.

إضافة الى ذلك، فإن «البرنامج» يستند الى ايديولوجية فكرية محددة يمكننا ان نفسر نصوصه في ضوئها، بينما يخلو «الميثاق» من منهاج موحد يحدد رؤيته للقضايا المختلفة الواردة فيه، ويمكّننا من تفسيره في ضوئه.

ولاننا لسنا في صدد مناقشة «البرنامج» أو «الميثاق» وانما نحن في صدد إيراد مفهومهما للوحدة، فإننا نكتفي بهذا الايضاح لطبيعة واهمّية كل منهما، وننتقل لطرح المفاهيم الواردة فيهما لقضية الوحدة.

(١) الميثاق الوطني للمؤتمر الشعبي العام

يتبنى «الميثاق الوطني» مفهوماً للوحدة هو حسب تقديرنا تثبيت لواقع التشطير، وعائق امام الوحدة ذاتها. فـ«الميثاق»، يقسم وحدة اليمن الى وحدتين: «الوحدة الوطنية» ويقصد بها ما يمكن تسميته مجازاً بتوحيد الجبهة الداخلية في اطار الشطر الشمالي، ثم «الوحدة اليمنية» ويقصد بها وحدة الشطرين. ومع ان ثورة ايلول/سبتمبر في اهدافها الستة، وكل الكتابات السياسية والفكرية طيلة ما يقارب الربع قرن وقبل ذلك بكثير بما فيها كتابات اعداء الوحدة، كانت تطرح مفهوماً واحداً للوحدة الوطنية هو مفهوم الوحدة اليمنية ذاته، فإن «الميثاق»[16] جعل الوحدة الوطنية شيئاً آخر غير الوحدة اليمنية، بل وأمراً سابقاً عليها اشترطه كأساس يجب تحقيقه قبل تحقيق الوحدة اليمنية. فقد جاء في الميثاق، تحت عنوان «الوحدة الوطنية اساس الوحدة اليمنية والعربية»، وبعد ان يتحدث مطوّلاً عن الوحدة الوطنية في الشمال وضرورتها كغاية بحد ذاتها: «ان الوصول الى هذه الغاية (الوحدة الوطنية في الشمال)، سيوفر الظروف «الموضوعية» لقيام الوحدة اليمنية بين شطري الوطن في دولة يمنية واحدة»[17].

لا شك ان مثل هذا الطرح ـ مع اقتناعنا الواعي بأنه من الصعب الوصول اليه، لأن اطار الوحدة الوطنية بمفهوم (وحدة الجبهة الداخلية) هو اطار الوحدة اليمنية ذاته ـ يقوم على / ويؤدي الى ما يلي:

ـ ان لا وحدة يمنية أو لا عمل جاداً لتحقيقها قبل تحقيق الوحدة الوطنية في الشمال.

ـ ان «التشطير» سيتكرس تحت صيغ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وايقاف التفاعل بين الشعب الواحد، حتى تتحقق الوحدة الوطنية في الشمال، قبل الانتقال الى الوحدة اليمنية[18].

(١٦) المؤتمر الشعبي العام، **الميثاق الوطني للجمهورية العربية اليمنية** (بيروت: دار المسيرة، [د.ت.])، ص ٤٨ وما يليها.

(١٧) من الملاحظ أن هذا التصور مطروح، الا ان تعميمه من قبل الشمال على مستوى الجنوب، يتم من خلال الدعوة لتحقيق الوحدة الوطنية في الجنوب أولاً، وبهذا يكون من الضروري تحقيق «الوحدتين الوطنيتين» في الشطرين، قبل تحقيق الوحدة اليمنية. أنظر مثلاً حديث الرئيس علي عبدالله صالح لمجلة: **الشراع** (بيروت)، (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧). وحديث د. عبد الكريم الأرياني، وزير الخارجية، في: **الشراع** (٨ حزيران/يونيو ١٩٨٧). وبهذا المعنى يتحدث ايضا معارضو النظام في الجنوب. انظر حديث الرئيس السابق علي ناصر محمد مع مجلة: **الاسبوع العربي** (٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٦).

(١٨) انظر مناقشة اضافية لمفهوم الوحدة في الميثاق، في: **الوحدوي** (اليمن)، العددان ٣٢ ـ ٣٣ (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٧٦).

أما كيف تتحقق الوحدة اليمنية ذاتها، فإن «الميثاق» لم يورد أي تصور واضح لرؤيته، واكتفى بعبارات عمومية، مثل:

«ان الوحدة اليمنية هي قدر شعبنا في شمال الوطن وجنوبه وضرورة حتمية لتكامل نموه وتطوره وضمانة لقدرته على حماية كيانه». وحتى الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة اليمنية، فقد ربطها بالوحدة الوطنية بالمفهوم الذي طرحه. ومع ان هناك اتفاقاً على ان الظروف الموضوعية متوافرة لتحقيق الوحدة اليمنية، وان غير الموضوعي هو عدم تحققها، حيث رأينا دستور الجنوب يتحدث فقط عن ظروف «مناسبة»، وهي أخف كثيراً من قضية «الظروف الموضوعية» التي طرحها «الميثاق»، فإن «الميثاق» يشترط توافر الظروف الموضوعية قبل قيام الوحدة. ومن الطريف انه بعد ان يطرح تصوره عن «الوحدة الوطنية» اساس «الوحدة اليمنية والعربية»، تنبّه للدعوة المغلقة التي يحملها تصوره هذا، فحاول ان يقدم تبريره إذ قال: «إننا إذ نركز على ضرورة الوحدة الوطنية كمدخل لتحقيق الوحدة اليمنية والعربية، فإن ذلك ليس دعوة منغلقة، ولكنه انطلاقا من ايماننا بأن وحدة اليمن هي الخطوة الاولى التي لا بد أن نخطوها، حتى نتمكن من الاسهام في تحقيق قيام الوحدة بين اقاليم الوطن العربي».

والطريف ان تخوفه من اتهامه بالاقليمية والانغلاق، دفعه الى التركيز على ما جاء فيه من اعتبار الوحدة اليمنية «اساس» الوحدة العربية، وهو اتهام ليس وارداً في بال أحد، لأن الوحدويين العرب جميعا يطالبون اليمنيين بتوحيد اقليمهم، قبل ان يحق لهم الحديث عن دورهم في تحقيق الوحدة العربية، وتجاهل بشكل تام الدعوة الانغلاقية التي تحملها نظريته التي تدعو لتحقيق (الوحدة الوطنية) كأساس للوحدة اليمنية. وفي تقديرنا ان الوحدة الوطنية لو تحققت في أي من الشطرين، فان الوحدة اليمنية لن تقوم في جيلنا هذا على الاقل، لأن الصراع الاجتماعي يكون حينها قد حسم لصالح التشطير، وقام شعبان ودولتان واقليمان، وهو ما حدث للأقاليم العربية التي جزئت، كسوريا ولبنان في بلاد الشام.

(٢) برنامج الحزب الاشتراكي

يتبنى برنامج الحزب الاشتراكي اليمني تصوراً خاصاً «للوحدة» يتناسب مع التوجهات الفكرية للحزب، ولتصوره السياسي لدولة الوحدة وللواقع اليمني في الشطرين القائم حالياً. ويمكننا ان نوجز هذا التصور الذي لا بد من تحقيقه قبل قيام الوحدة، والذي ورد في الفصل الاول من البرنامج المعنون بـ«القضية الوطنية»[19]. بالنقاط التالية:

ـ وحدة الثورة اليمنية: «ان استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً ودون انفصال بوحدة ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر».

ـ وحدة اداة الثورة (الحزب): «ان تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط جدليا بوحدة اداة الثورة اليمنية».

ـ الوحدة الطبقية ورفض دعوة القوى «الرجعية» للوحدة: «ان القوى الرجعية المستقلة تستفز مشاعر الجماهير وتشهر سلاح الوحدة، وتطرح الاساليب العدوانية لتحقيقها لتزج بالجماهير في حرب أهلية واقتتال بين ابناء الشعب الواحد». ان الحزب الاشتراكي «يرفض هذا المفهوم للوحدة ولا يمكن ان يقبل بأن تخضع الوحدة اليمنية لمشيئة القوى الرجعية واهدافها».

(١٩) برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، المُقر من المؤتمر الاول للحزب المنعقد في الفترة ١١ ـ ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨، ص ١٧ وما يليها.

ـ تقديم تجربة الشطر الجنوبي كنموذج لدولة الوحدة: ان «نجاحات ومنجزات اليمن الديمقراطية في مجال الحياة الجديدة تشكل نموذجاً إيجابياً وعاملاً مساعداً على تحقيق هذه المهمات (مهمات الوحدة) لما فيه خدمة المصالح المادية والروحية لأوسع جماهير الشعب»[٢٠].

ان التصور الذي طرحه البرنامج يجعل قضية الوحدة قضية مرتبطة بمسائل كثيرة، في مقدمتها نضوج الصراع الاجتماعي والطبقي بالمفهوم الماركسي، وبالتالي يحولها الى قضية اجيال، الى ان تتحقق دعوة الحزب الى وحدة الثورة واداتها، ووحدة الطبقات الشعبية بعد صراع طبقي مرير تحسم الامور فيه لمصلحتها. ومع ان قضية «الوحدة الوطنية» هي قضية جميع الطبقات الشعبية، كما ان اطار الصراع الطبقي الصحيح لا يمكن أن يتحقق بالاتحاد مع خلق اسوار التشطير، وانما في اطار دولة الوحدة ذاتها، فإن البرنامج يمضي في تصوره لقضية الوحدة، وهو يدرك بأن هناك واقعاً سوف يقوم، الى ان تتحقق الوحدة بالمفهوم الذي يطرحه، وانه يساهم في بناء جزء من هذا الواقع «التشطيري» عبر الدولة التي يقيمها في الجنوب، وهو لا يرى في هذا الواقع معيقاً للوحدة، بل يصب في مجراها، فيقول ان الحزب: «يؤمن بأنه مهما تعددت المهام والوسائل والاساليب النضالية مرحليا في شطري اليمن، فهي تصب في التحليل الاخير في مجرى استراتيجية الثورة اليمنية بكل اهدافها القريبة والبعيدة».

ولأنه يدرك بأن التصور الذي يطرحه سيحتاج الى مراحل طويلة، لهذا فهو يقول: «ان الوحدة اليمنية (ليست) بالمهمة السهلة، وتحقيقها يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمني».

ان الوثيقتين السياسيتين لسلطتي الشطرين، تطرحان تصوراً للوحدة يجعل من الصعوبة بمكان قيامها. فالميثاق يطرح تصور السلطة في الشمال التي تريد تجنب التدخل «الجنوبي» في دعم المعارضة «الشمالية» الذي يتم استناداً الى وحدة الثورة، بالحديث عن وحدة وطنية في الشمال وجعلها «اساس الوحدة اليمنية».

والسلطة في الجنوب التي ترى بأن برامجها وتجربتها يجب ان تكون هي تجربة اليمن الديمقراطية (الموحدة)، لا ترى بأن الوحدة يمكن ان تتحقق بغير وحدة الاداة الحزبية، وبالتالي تعميم التجربة الماركسية في الجنوب.

وكلا التصورين لا يؤدي الى الوحدة، على الأقل في الوقت الراهن، لأن طريق الوحدة اليمنية هو الايمان المطلق بأن وحدة الشعب الوطنية، ووحدة الثورة واداتها النضالية، ووحدة

(٢٠) في محاضرة لعبدالفتاح اسماعيل، الامين العام للتنظيم السياسي (الموحد) الجبهة القومية، امام اللجان النقابية بعدن في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٨، وكان بصدد الاعداد لقيام الحزب الاشتراكي وشرح برنامجه، طرح بوضوح تبني الحزب المزمع قيامه للتجربة الفيتنامية التي تمكنت من تحقيق الوحدة من خلال قيام حزب «وحدوي» في شطري فيتنام، وقد تبنى برنامج الحزب الاشتراكي حيثيات التجربة الفيتنامية ـ كما رأينا ـ وبهذا الصدد يقول عبدالفتاح اسماعيل في المحاضرة المشار اليها: «في التجربة الفيتنامية لم يكن أحد يعرف ان هناك حزباً واحداً في فيتنام شمالاً وجنوباً، كان معروف ان هناك حزباً في الشمال بتسمية، ببرنامج يبني الاشتراكية في الشمال، وحزباً بتسمية أخرى ببرنامج آخر يناضل بسهام مباشرة ضد القوى الامبريالية في جنوب فيتنام(....)، ولهذا بعد انتصار الثورة في جنوب فيتنام فعلاً، وضعت قضية وحدة الوطن الفيتنامي موضع التنفيذ المباشر، لم يناقش الفيتناميون كثيراً كيف يمكن ان يتوحد الوطن في فيتنام وفي جزء من الوطن الفيتنامي له ٣٠ سنة يبني الاشتراكية والجزء الآخر له ٣٠ سنة يبني الرأسمالية وانما وضعوا وحدة الوطن الفيتنامي موضع التنفيذ المباشر». وعندما يتطرق لقضية بناء الحزب يؤكد «ان الحزب القادم، الحزب الطليعي من طراز جديد لا يمكن ان يكون الا حزباً يمنياً وحدوياً». انظر نص المحاضرة في: **صوت العمال (عدن)**، ١٩٨٧/٥/١٤.

الصراع الاجتماعي، لا يمكن ان تتحقق الا في ظل دولة واحدة تتفاعل فيها القوى الاجتماعية، متجاوزة كل الاطوار السابقة الى طور الشعب الواضح الملامح والقسمات.

٢ ـ الوحدة في الاتفاقات الوحدوية «بين الدولتين»

كانت اتفاقية القاهرة لعام ١٩٧٢ هي أول اتفاقية وحدوية بين الدولتين في اليمن، وقد جاءت بعد خمس سنوات تقريباً من قيام التشطير بشكله الحالي عام ١٩٦٧، مما يدعم وجهة نظرنا، بأن استقلال الجنوب، نقل القضية الوطنية اليمنية من قضية تحرير جزء محتل، كما كانت مطروحة قبل ١٩٦٧، الى قضية وحدة وطن (مشطور) تحكمه «سلطتان وطنيتان» ترفعان الوحدة شعاراً وهدفاً!

وإذا كانت «اتفاقية القاهرة» هي ثمرة اقتتال ١٩٧٢، فإن السمة البارزة لكل اتفاقات الوحدة ـ حتى الآن ـ انها جاءت بعد اقتتال دامٍ، مما يفتح الباب لتساؤل مشروع: لماذا يدعو النظامان لتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية والديمقراطية اذا كانا لا يتفقان عليها إلا في ظل الاقتتال؟ وهل نحن بحاجة الى اقتتال جديد لوضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ، أو على الاقل إضافة اتفاقية جديدة اليها؟ من المؤسف ان نقول بأن الواقع واساليب وتوجهات النظامين تقول نيابة عنا: نعم!

والاتفاقات «الوحدوية» الموقعة خلال العشرين سنة الأخيرة، والتي هي محل التزام واقرار من السلطتين في اليمن هي: اتفاقيتا القاهرة وطرابلس لعام ١٩٧٢، واتفاقية الكويت ١٩٧٩[٢١]، ومع أهمية هذه الاتفاقات، الا ان مشروع دستور دولة الوحدة المُقرّ من قبل اللجنة الدستورية المشتركة في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ـ في تقديرنا ـ هو التتويج لها وهو أهمها جميعاً، باعتبار أن هذه الاتفاقات كانت مجرد «مشاريع» للوصول الى الدستور «الوحدوي»، وبالتالي الى دولة الوحدة.

ورغم انقضاء ما يزيد عن ستة أعوام على إنجاز اللجنة الدستورية لمشروع دستور دولة الوحدة، فإن المشروع لم يتم حتى مجرد نشره على الشعب من قبل السلطتين في صحفهما ومجلاتهما المتعددة. ناهيك عن تنفيذ ما ورد في اتفاقية الكويت من خطوات للاستفتاء عليه، وقيام الدولة (الواحدة)[٢٢].

ويعتبر الدستور أهم مكسب تحقق للحركة الوحدوية اليمنية. فإلى جانب أن إقراره قد حطم نهائياً التخوف الذي يستند لمقولة «النظامين المتناقضين اللذين لن يتفقا على صيغة دولة الوحدة»، باتفاق هذين النظامين على «المشروع»، فإن المشروع وهو خلاصة التجربة الدستورية في اليمن، يعتبر ارقى الدساتير اليمنية على الاطلاق، واكثرها ديمقراطية. ورغم أخذه بالكثير مما جاء في

(٢١) انظر نصوص الاتفاقيات في: احمد جابر عفيف، **الحركة الوطنية في اليمن** (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢)، و١٤ **أكتوبر: الذكرى العشرينية، ٢٦ سبتمبر ميلاد ثورة**.

(٢٢) قامت مجلة **الحكمة** (اليمنية)، لسان حال اتحاد الادباء والكتّاب اليمنيين في عددها رقم ١٤١ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦)، بنشر المشروع بمبادرة من الاتحاد. كما قامت مجلة: **الوحدوي**، بنشره في عددها لشهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦.

الدستورين الحاليين لدولتي اليمن، فإنه لم يكن مجرد (تلفيق) غير منسجم، بل جاء متميزاً بالحقوق الديمقراطية التي اعطاها للمواطن، وباختياره للنظام البرلماني النيابي الذي يضمن جماعية القيادة، وادارة السلطة من خلال ممثلي الشعب في البرلمان، وفي افراده العديد من مواده للأسس الديمقراطية والسياسية للمجتمع.

يحوي المشروع (١٣٦) مادة موزعة على ستة ابواب، يتحدث الباب الاول عن: الأسس السياسية (م ١ ـ ٥)، والأسس الاقتصادية (م ٦ ـ ١٧)، والأسس الاجتماعية والثقافية (م ١٨ ـ ٢١)، وأسس الدفاع الوطني (م ٢٢ ـ ٢٥)، ويتحدث الباب الثاني عن حقوق المواطنين الاساسية (م ٢٦ ـ ٣٩)، ويتحدث الباب الثالث عن تنظيم سلطة الدولة (م ٤٠ ـ ٨١) مجلس النواب (م ٨٢ ـ ١٠١)، مجلس الرئاسة (م ١٠٢ ـ ١١٦)، مجلس الوزراء (م ١١٧ ـ ١١٩)، واجهزة السلطة المحلية، ويتحدث الباب الرابع عن القضاء والادعاء العام (م ١٢٠ ـ ١٢٥)، والباب الخامس عن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني والعاصمة (م ١٢٦ ـ ١٢٨)، بينما يتحدث الباب السادس عن سريان الدستور وأصول تعديله واحكام عامة وانتقالية (م ١٢٩ ـ ١٣٦).

واسند «مشروع الدستور» رئاسة الجمهورية الى مجلس رئاسة مكوّن من خمسة اعضاء، ينتخبهم مجلس النواب (م ٨٢)، كما نص على تكوين مجلس رئاسة مؤقت في المرحلة الانتقالية من رئيس واعضاء المجلس الاستشاري (في الشمال)، ورئيس واعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى (في الجنوب) (م ١٣١) الى حين انتخاب مجلس النواب الجديد خلال ستة اشهر من قيام الدولة (م ١٣٣)(٢٣).

ان ممارسة القوى الشعبية والوحدوية الضغط على النظامين للالتزام بالاتفاقات الوحدوية، وعلى رأسها مشروع الدستور، وهي الاتفاقات التي وقع الطرفان عليها وشاركت فيهابلدان عربية متعددة، هو الاسلوب الانجح من اجل تنفيذ خطوات قيام دولة الوحدة، وفقاً لمشروع الدستور، بما يجنّب الشعب اليمني مغبة الاقتتال ويؤكد حرص النظامين على الوحدة التي لا يكفان عن الدعوة لها كل يوم.

ثالثاً: العلاقة بين الدولتين: احتمالات الوضع الراهن

تمتلىء اسماء العلاقة بين النظامين في شطري اليمن بالنذر التي تحمل معها أسوأ الاحتمالات، وليست هذه الاحتمالات إلا الافراز الطبيعي لاستمرار واقع (التشطير)، بما يطرحه من امراض اجتماعية وتفشي ظاهرة القبلية والتمزق في المجتمع.

ولقد كانت احداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ المقدمة لوضع اليمن على شفير الحرب الاهلية مجدداً وبعنف ـ هذه المرة ـ لا يعلم مداه إلا الله.. فإلى جانب ان الشعب اليمني ضحى بالآلاف من ابنائه في هذه الاحداث ـ التي كانت بحق أسوأ الاحداث في تاريخ اليمن المعاصر ـ فإن

(٢٣) «مشروع دستور دولة الوحدة،» (اللجنة الدستورية المشتركة لشطري الوطن في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠). (نسخة بالاستانسل).

النتائج التي افرزتها ما زالت تحمل ما هو أسوأ من الاحداث ذاتها، إذا لم يتم التنبه الى خطورة ما يراد لليمن من قبل اعدائه، وإذا لم يرتفع ابناؤه الى مستوى المسؤولية.

وتأتي الخطورة المحتملة من وجود الآلاف من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد في الشمال بدعم من نظامه، يحشدون انفسهم وقوتهم للعودة للسلطة في الجنوب، بالحوار أو بالقوة(٢٤)، ومن ان النظام في الجنوب يحشد قوى المعارضة الموالية له لمواجهة سلطات الشمال.

وكلا النظامين يشن حرباً إعلامية مستترة على النظام الآخر، متخذاً مما يسمونه قضية «النازحين» ذريعة للخطوات التي يمكن ان يقدم عليها، لحل مشاكله الداخلية. ومن المؤسف ان نقول إنه، وسط معمعة الصراع على اليمن وحولها، لم يطرح أحد قضية الوحدة كحل جذري للمشكلة. وفي اللقاء «اليتيم» بين رئيسي الشطرين الذي انعقد في طرابلس الغرب بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٨٦ (الذي شارك فيه الرئيس ابوبكر العطاس)، كانت قضية الوحدة خاضعة لاعتبارات أقل ما يقال عنها انها لا تستهدف الوحدة اطلاقاً.

ومما يفاقم من حدة الصراع الدائر الآن في اليمن، ان قوى دولية واقليمية متعددة أدلت بدلوها فيه وحاولت ـ ولا تزال ـ تأجيج هذا الصراع، بهدف وصول اليمن الى حرب أهلية طاحنة تمزقه وتعيق كل احتمالات تحقيق وحدته الوطنية.

ان الوضع الراهن، وما أفرزته تجربة السنوات العشرين الاخيرة في حياة اليمن المستقل، وما أفرزته تجارب الاقتتال في اعوام ١٩٧٢ و١٩٧٩ و١٩٨٦ تطرح امامنا الاحتمالات التالية:

ـ تصاعد التوتر الحالي بين النظامين، والذي يجد اساسه المتين في الواقع الذي افرزته احداث ١٣ كانون الثاني/يناير والتي فشلت ـ حتى الآن ـ كل الجهود المبذولة لمعالجة آثارها الى الحد الذي يؤدي الى الصدام المسلح المباشر بين القوات المسلحة للنظامين، يدعم كل منهما قوى المعارضة للنظام الآخر في اقتتال، ستكون اهداف كل نظام فيه اسقاط الاخر لمصلحة المعارضة التي يتفق معها، وليس لمصلحة الوحدة.

ان قوة الحشد التي توافرت لكليهما ـ هذه المرة ـ تجعل احتمالات الاقتتال أقوى من الاحتمالات الاخرى، كما انه سيكون اقتتالاً شرساً، لانه محصلة جروح دامية في الجسد الوطني، أفقدت الكثيرين الرؤية الصائبة. وما لم تبذل المساعي الخيّرة لنزع الفتيل بحل المشاكل بين النظامين، بممارسة الضغط عليهما لتحقيق الوحدة، فإن احتمالات الاقتتال تبقى هي الاقرب الى الواقع، خصوصاً وان أي محاولة لمجرد تقريب وجهات النظر بينهما، لن تكون كافية. فليس هناك سوى خيارين اثنين: الوحدة أو الاقتتال.

ولسنا نتنبأ بمثل هذا الخطر من رؤية متشائمة، ولكن من متابعة ورصد لتطور العلاقة والمواقف وتصريحات المسؤولين الاعلامية والسرية، التي يمكن لأي متابع مهتم ان يدرك مغزاها المنذر بالخطر.

ـ ان أي جهد عربي ودولي ويمني يبذل لتخفيف التوتر على الحدود المصطنعة، لا يعني انتهاء مشاكل الصراع في اليمن، بل يعني ان أياً من الشطرين سيكون مهدداً بانفجار داخلي

(٢٤) حديث للرئيس السابق علي ناصر محمد لمجلة: **الاسبوع العربي** (٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٦).

يؤدي الى اقتتال بين ابنائه، الى ان تعود مشكلة الصراع وتصدر الى «الاطراف».

فلقد اثبتت التجارب، بأنه إما أن ينجح نظام ما في تصدير مشاكله الى الاطراف مع النظام الآخر، فيكون ما يسمى الاقتتال بين الشطرين، أو يفشل في تصديرها، فيكون الاقتتال داخل الشطر الذي يحكمه هذا النظام ذاته. وهذه القاعدة هي التي تحكم اليمن في ظل الصراع على الوحدة وحولها. فتبقى الوحدة هي الحل الوحيد، ليس فقط لوقف دورة الصراع بين شطري الوطن، ولكن للقضاء على دوامة الصراع والتمزق ذاته الذي يطحن الشطرين، كل على حدة، بسبب الاختناقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسببها التشطير، حيث يفتقد كلا النظامين مقومات الدولة بمعزل عن الآخر.

- ويظل الاحتمال الأكثر تفاؤلاً ان يتمكن اليمنيون - كما تعودنا عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٩ - من ان يفرضوا الوحدة بديلاً للاقتتال، وان تكون الاحداث الدامية التي مر بها الوطن مؤخراً قد استطاعت ان تخلق وعياً مدركاً لأهمية الوحدة - وهو ما نلمسه حالياً - كبديل لكل التمزق والصراعات، وان تتمكن القوى الخيّرة والوحدوية يمنياً وعربياً من الضغط على النظامين، واجبارهما على تنفيذ اتفاقات الوحدة والاستفتاء الفوري على مشروع الدستور، واقامة المؤسسات الوحدوية التي ينص عليها. وهذا ما سنبقى ننتظره، ونتوقع ان يسعى اليه الوحدويون.

رابعاً: الطريق الى الوحدة اليمنية

ان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، تتطلب جهود جميع القوى الوطنية والقومية الخيّرة، وهي قبل ذلك تتطلب وعياً وحدوياً عميقاً، والتزاماً كاملاً بالاهداف والوثائق الوحدوية، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الخاصة. وبهذا الصدد، فإننا نطرح باختصار تصورنا للطريق الى الوحدة اليمنية على النحو التالي:

- محاربة كل الظواهر والعوامل المعيقة للوحدة، وفي مقدمتها القبلية والطائفية والمذهبية، والوقوف بشدة في مواجهة «التدخل» الخارجي، وفضح كل القوى والفئات التي تقف في مواجهة الوحدة، أياً كان موقعها في المجتمع.

- فتح المجال - بالديمقراطية - لجميع القوى الوطنية الوحدوية في (الشطرين) للتعبير عن رأيها في كيفية قيام الوحدة والإسهام في تقريب يومها وصنعها.. ان الديمقراطية هي إحدى الضمانات الاساسية لقيام الوحدة. وقد اثبتت التجارب ان محاولة أي فئة أو قبيلة أو طائفة الانفراد بالسلطة والهيمنة على الآخرين، تؤدي دائماً الى التمزق والانقسام.

- اتخاذ اسلوب التعددية السياسية كأسلوب أمثل للديمقراطية ضمن الالتزام الوحدوي، والايمان الكامل بأهداف الثورة ومبادئها.

- رفض كل الصيغ التي تجعل من مسألة ما يسمى بالوحدة الوطنية في شطر من اليمن، مقدمة وأساساً للوحدة الوطنية لليمن، لأن الاطار الوحيد للوحدة الوطنية هو اطار اليمن الواحد.

- اتاحة الفرصة للقوى الشعبية للتعبير عن قناعاتها الوحدوية، من خلال بناء جميع

الاشكال والمؤسسات الشعبية على أساس وحدوي واعتبار أي مؤسسة شعبية (كالاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية)، تقوم على أساس التشطير، مؤسسة غير شرعية، تمهيداً لاعتبار أي مؤسسة رسمية تقوم خارج كيان الوحدة، مؤسسة غير شرعية.

- تجاوز ورفض الصيغ المطروحة بين النظامين كبديل للوحدة، لما يسهم به ذلك من تكريس للأمر الواقع من ناحية، ولطرحه صيغاً بديلة للاتفاقات الوحدوية التي يجب التزام النظامين بها، من ناحية أخرى.

- رفض المفهوم التقليدي للتدخل في الشؤون الداخلية. فمن حق أي وطني ان يبدي رأيه ومواقفه من الاوضاع في وطنه بشكل عام، وعلى القوى الوطنية الوحدوية ان لا تنظر الا لوطنها كاملاً، وليس لشطر دون الآخر.

- اعتبار قضية الوحدة هي القضية الاولى في هذه المرحلة، وان أي قوة من القوى تغفل من برنامجها أولوية الوحدة تحت أي حجة، يجب اعتبارها قوة «رجعية وانفصالية» أياً كانت الشعارات والاهداف التي ترفعها.

- ان تقوم جميع القوى الوطنية بطرح برامجها وتصوراتها لكيفية قيام دولة الوحدة، مهتدية وملتزمة بالاتفاقات الوحدوية.

- ممارسة أكبر حملة شعبية واعلامية على المستويين الوطني والقومي، من أجل اجبار النظامين على الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة، وإقامة المؤسسات التي ينص عليها، وإدانة كل من يرفض الانصياع للدستور.

- ان على القوى الوحدوية والقومية العربية مسؤولية تاريخية في هذه المرحلة، بالدعوى الملحة للوحدة اليمنية التي يفتح قيامها الباب لقيام الوحدة العربية على مصراعيه، ويفقد الاخفاق في تحقيقها دعوة الوحدة العربية واقعيتها وزخمها، ويؤدي بالضرورة الى المزيد من التمزق والصراع والاقتتال في اليمن، حتى تسيل دماء اليمنيين انهاراً، ويعود اليمن الى عهد الظلام الذي ظل فيه تعيساً، على نقيض اسمه الذي يجب أن يكون (اليمن السعيد) كما كان دائماً □